

Distr.: General  
7 December 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون  
البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني  
للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

تقرير اللجنة الثانية\*

المقرر: السيد ريموند لانديلد (سورينام)

أولاً - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة مواضيعية بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال (انظر A/66/444، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٢١ و ٣٧ المعقودتين في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/66/SR.21 و 37).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/66/L.15 و A/C.2/66/L.67

٢ - في الجلسة ٢١ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل الأرجنتين، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين، مشروع قرار عنوانه "عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)" (A/C.2/66/L.15)، فيما يلي نصه:

\* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرموز A/66/444 و Add.1-3.



”إن الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٣٠/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢١٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٧٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

”وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية وإلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

”وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تشير إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، والذي يهدف إلى تأهيل نصف البلدان المندرجة في فئة أقل البلدان نموا للخروج من هذه الفئة بانتهاء فترة البرنامج،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وقرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ والمعنون ’الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية‘،

”وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٦٥/٥٧ المتعلق بإنشاء الصندوق العالمي للتضامن،

”وإذ ترحب بالمناقشات المتعلقة بالفقر التي تجرى خلال الاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تؤدي دورا مهما في دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)،

”وإذ تلاحظ مع التقدير الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٦ بشأن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة في التنمية المستدامة، وأيضا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ والمعنون ’التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل‘،

”وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

”وإذ تشير أيضا إلى الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ولدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين،

”وإذ تؤكد أنه في مواجهة الأزمات والتحديات العالمية الحالية المتعددة والمترابطة، مثل الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة وأزمة الغذاء وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتغير المناخ، لا بد أن تتعاون جميع الأطراف المعنية، بما فيها القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأن تزيد التزامها أكثر من أي وقت مضى، وإذ تسلم، في هذا السياق، بالضرورة الملحة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تعرب عن قلقها لأنه في حين أُحرز تقدّم في مجال الحد من الفقر في بعض المناطق، كان هذا التقدّم متباينا ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر يتزايد في بعض البلدان، حيث يشكّل النساء والأطفال القسم الأعظم من الفئات الأكثر تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وعلى الأخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

”وإذ تسلّم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب معالجة أوجه التفاوت هذه بإجراءات، منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

”وإذ يساورها القلق إزاء الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري،

”وإذ تعيد تأكيد أن القضاء على الفقر هو أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام الواسع القاعدة والشامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم،

”وإذ تسلّم بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تسلّم أيضاً بإسهامات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

”وإذ تقر بأن الإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع المدعومين بالعمالة الكاملة والعمل الكريم وزيادة الإنتاجية ووجود بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص ومباشرة الأعمال الحرة، أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن،

”وإذ تؤكد الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

”وإذ تشير إلى أن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيكون تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

١٠ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) في إطار موضوع 'العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع'؛

١١ - **تعيد تأكيد** أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

١٢ - **تعيد أيضاً تأكيد** ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولاً في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسليم بضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات دولية ملموسة وفعالة وداعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

١٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع؛

١٤ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتناسقة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات؛

١٥ - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لأغراض التنمية، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

١٦ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر، وتهيب بالبلدان المانحة أن تدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد، من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف؛

١٧ - **تؤكد** أهمية كفاءة الاضطلاع، على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقاً للوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٩ - تعيد تأكيد الالتزام بتعزيز فرص العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، بما في ذلك للفئات المحرومة، وتوفير العمل الكريم للجميع، مع الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ظروف تتسم بالإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وتعيد أيضا تأكيد ضرورة أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي أموراً عدة، منها إيجاد فرص العمالة، مع إيلاء الاعتبار التام لآثار العولمة وأبعادها الاجتماعية والبيئية، وأن هذه المفاهيم عناصر رئيسية للتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولذا فهي تمثل هدفاً ذا أولوية للتعاون الدولي؛

١٠ - تشدد على أن التعليم والتدريب من العوامل الحاسمة لتمكين من يعيشون في فقر، مع التسليم بتعقد التحدي المتمثل في القضاء على الفقر، وتسلم، في هذا الصدد، بالدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ولا سيما دورها في الإسهام في أنشطة الدعوة الدولية إلى القضاء على الفقر بوسائل منها وضع أدوات تعليمية للمنظمات الشعبية ولواضعي السياسات؛

١١ - تسلم بالدور الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة الأخرى وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إسهاماً منها في الدعوة على الصعيد الدولي للقضاء على الفقر، بوسائل منها التعليم والتدريب؛

١٢ - تسلم بتأثير أزمة الغذاء على قضايا الفقر والجوع والأمن الغذائي، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي دعماً للتنميتين الزراعية والريفية وإنتاج الأغذية في البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً؛

١٣ - تعيد تأكيد ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية في أسرع وقت ممكن، مع الأخذ في الاعتبار بأنه لم يتسن تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٠ الذي كان محددًا كموعدها له، وبلوغ هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛

”١٤ - تلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدّم نحو بدء العمل في الصندوق العالمي للتضامن الذي أنشأته الجمعية العامة، وتدعو الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المانحة، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات المعنية والأفراد الذين يعينهم الأمر إلى المساهمة في تلبية احتياجات الصندوق المالية، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره عن تنفيذ هذا القرار تقريراً مرحلياً سنوياً عن التدابير المتخذة لبدء العمل في الصندوق؛

”١٥ - تسلّم بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية، وبكفالة تحقّق مزيد الاتساق بين السياسات الاقتصادية الكلية والتجارية والاجتماعية على جميع المستويات؛

”١٦ - تهيب بالدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها الطموحة لاتباع نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً واستقراراً وتوجّهاً نحو التنمية بغية التغلب على الفقر واللامساواة؛

”١٧ - تدعو جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، أن تتبادل الممارسات الجيدة على صعيد البرامج والسياسات الرامية إلى معالجة مكامن عدم المساواة وإنصافاً لمن يعيشون في فقر مدقع، والممارسات الجيدة على صعيد تعزيز مشاركة هؤلاء بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ هذه البرامج والسياسات، وذلك بهدف الإسراع بوتيرة التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتوفير معلومات يُستفاد بها في المناقشات التي تبحث سبيل المضيّ قدماً في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وتطلب إلى الأمين العام أن يضمّن التقرير الذي سيقدّمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين عن تنفيذ هذا القرار جميعاً لأفضل الممارسات هذه؛

”١٨ - تكرر دعوها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في القيام بأنشطة لتنفيذ العقد الثاني بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى؛

”١٩ - تشير إلى خطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يشارك فيها أكثر من إحدى وعشرين وكالة وصندوقاً وبرنامجاً ولجنة إقليمية؛ وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم الخطة وما يتصل بها من جهود رامية إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم

لجميع؛ وتدعو إلى تعزيز اتساق السياسات والتشجيع على توثيق التعاون بين الوكالات لتعزيز تنفيذ خطة عمل العقد الثاني؛

٢٠ - **تعيد تأكيد** ضرورة إعطاء الأولوية العليا لنظرها في مسألة القضاء على الفقر، وتكرّر في هذا الصدد تأكيد ما قرّرت في القرار ٢٣٠/٦٣، إسهاما منها في العقد الثاني، من عقد اجتماع للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على عملية الاستعراض المخصصة للموضوع المتصل بمسألة القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة عقد الاجتماع والقيام بالأنشطة التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وضرورة تنظيم ذلك بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

٢١ - **تلاحظ مع القلق** استمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما في صفوف الشباب، نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتسلم بأن توفير العمل اللائق يظل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو، في هذا الصدد، البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، في اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين، بوصفه إطارا عاما يمكن لكل بلد أن يصوغ في سياقه مجموعة السياسات التي تناسب خصيصا حالته وأولوياته الوطنية من أجل تعزيز الانتعاش الذي يتيح فرص عمل كثيرة وتعزيز التنمية المستدامة؛

٢٢ - **تحث** الدول الأعضاء على التصديّ للتحديّ العالمي المتمثل في بطالة الشباب، وتدعو إلى وضع استراتيجية عالمية للتصديّ لبطالة الشباب؛

٢٣ - **تحث** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثائق الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٤ - **تحث أيضا** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية دعما لأهداف العقد الثاني؛

”٢٥ - هيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تدعم، كل ضمن ولايتها وفي حدود الموارد المتاحة لها، الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجال تعزيز قدراتها فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف العقد الثاني؛

”٢٦ - تشجع على زيادة التقارب والتعاون بين الوكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة في تبادل المعارف وتعزيز الحوار في مجال السياسات وتيسير التآزر وحشد الأموال وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل الكريم وتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، بوسائل منها تفادي ازدواجية الجهود؛

”٢٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين، في إطار البند المعنون ”القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى“، البند الفرعي المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار“.

٣ - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها ٣٧ المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار عنوانه ”عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“ (A/C.2/66/L.67)، قدمه نائب رئيس اللجنة، فيليب دونكيل (لكسمبرغ)، بناء على مشاورات غير رسمية عُقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.15.

٤ - وفي الجلسة نفسها وبناء على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق الأحكام ذات الصلة في المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البتّ في مشروع القرار A/C.2/66/L.67.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، تلا أمين اللجنة بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/66/L.67.

٦ - وفي الجلسة ٣٧ أيضا، أدخلت ممثلة ألمانيا، بصفتها ميسرة مشروع القرار A/C.2/66/L.67، تصويبات شفوية على النصين الفرنسي والإسباني لمشروع القرار A/C.2/66/L.67.

٧ - واعتمدت اللجنة، في جلستها ٣٧، مشروع القرار A/C.2/66/L.67 (انظر الفقرة ١٠).

- ٨ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل بولندا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.2/66/SR.37).
- ٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.67، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/66/L.15 بسحبه.

## ثالثا - توصية اللجنة الثانية

١٠ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٧/١٩٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٤٨/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٥٠/١٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٥٦/٢٠٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٦٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٢٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٠٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢١٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٣٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/٢١٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٧٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية<sup>(١)</sup> وإلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد<sup>(٢)</sup> ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٣)</sup>،

وإذ تشير إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،<sup>(٤)</sup> الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، والذي

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تستخدم تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، منذ عام ٢٠٠٨، خط فقر قوامه ١,٢٥ دولار في اليوم.

(٣) انظر القرار ١/٦٠.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

يهدف أساسا إلى تأهيل نصف عدد البلدان المدرجة في فئة أقل البلدان نموا لاستيفاء المعايير المطلوبة للخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠،

**وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦** المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وقرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ والمعنون "الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية"،

**وإذ ترحب** بالمناقشات المتعلقة بالفقر التي تجرى خلال الاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تؤدي دورا مهما في دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)،

**وإذ تلاحظ مع التقدير** الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٦ بشأن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة في التنمية المستدامة<sup>(٥)</sup>، وأيضا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ والمعنون "التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل"،

**وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية:** الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري<sup>(٦)</sup>،

**وإذ تشير أيضا إلى الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية<sup>(٧)</sup>** ولدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين<sup>(٨)</sup>،

(٥) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣ (A/61/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٥٠.

(٦) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كونهانغ، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٨) القرار دإ-٢/٢٤، المرفق.

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية<sup>(٩)</sup>،

وإذ تؤكد أنه في مواجهة استمرار الآثار السلبية للأزمات والتحديات العالمية المتعددة والمتراصة، مثل الأزمة المالية والاقتصادية وأزمة الغذاء وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتغير المناخ، لا بد أن تتعاون جميع الأطراف المعنية، بما فيها القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأن تزيد التزامها أكثر من أي وقت مضى، وإذ تسلّم، في هذا السياق، بالضرورة الملحة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه في حين أُحرز تقدّم في مجال الحد من الفقر، لا سيما في بعض البلدان المتوسطة الدخل، كان هذا التقدّم متبايناً ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر يتزايد في بعض البلدان، حيث يشكّل النساء والأطفال القسم الأعظم من الفئات الأكثر تضرراً، ولا سيما في أقل البلدان نمواً وعلى الأخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تسلّم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب معالجة أوجه التفاوت هذه بإجراءات، منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

وإذ يساورها القلق إزاء الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري بأسره،

وإذ تعيد تأكيد أن القضاء على الفقر هو أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام الواسع القاعدة والشامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم،

وإذ تسلّم بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلّم أيضاً بإسهامات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

(٩) انظر القرار ١/٦٥.

وإذ تقر بأن الإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف، مدعومين بالعمالة الكاملة والعمل الكريم وزيادة الإنتاجية ووجود بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص ومباشرة الأعمال الحرة، أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن،

وإذ تؤكد الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير إلى أن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيكون "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) في إطار موضوع "العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع"؛<sup>(١٠)</sup>

٢ - **تعيد تأكيد** أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٣ - **تعيد أيضاً تأكيد** ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولاً في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة استكمال الجهود الوطنية الفعالة المعززة ببرامج وتدابير وسياسات دولية ملموسة وفعالة وداعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

(١٠) A/66/221.

- ٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع؛
- ٥ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتناسكة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات؛
- ٦ - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية ودورها على الصعيد الإقليمي، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛
- ٧ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر، وتهيب بالبلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تقوم بذلك، من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛
- ٨ - **تؤكد** أهمية كفاءة الاضطلاع، على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقا للوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛
- ٩ - **تعيد تأكيد** الالتزام بتعزيز فرص العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، بما في ذلك للفئات المحرومة، وتوفير العمل الكريم للجميع، مع الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ظروف تتسم بالإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وتعيد أيضا تأكيد ضرورة أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي أموراً عدة، منها إيجاد فرص العمالة، مع إيلاء الاعتبار التام لآثار العولمة وأبعادها الاجتماعية والبيئية، وأن هذه المفاهيم عناصر رئيسية للتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولذا فهي تمثل هدفاً ذا أولوية للتعاون الدولي؛
- ١٠ - **تشدد** على أن التعليم والتدريب من العوامل الحاسمة لتمكين من يعيشون في فقر، مع التسليم بتعقد التحدي المتمثل في القضاء على الفقر، وتسلم، في هذا الصدد، بالدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في التنسيق بين الشركاء في مبادرة توفير التعليم للجميع وفي تشجيع وضع سياسات التعليم على صعيد القطاعات بوسائل منها وضع أدوات تعليمية للمنظمات الشعبية ولواضعي السياسات؛

- ١١ - تسلم بالدور الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة الأخرى وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إسهاما منها في الدعوة على الصعيد الدولي للقضاء على الفقر، بوسائل منها التعليم والتدريب؛
- ١٢ - تشجّع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي دعما للتنميتين الزراعية والريفية وإنتاج الأغذية في البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً؛
- ١٣ - تعيد تأكيد ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وبلوغ هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛
- ١٤ - ترحب بالجهود المتزايدة المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتسلم بأهمية منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتشير إلى المبادرات الأخرى، مثل المنتدى الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرتا إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرام لعام ٢٠٠٨<sup>(١١)</sup>، التي تقدم إسهامات مهمة في جهود البلدان التي التزمت بها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية للسيطرة الوطنية على النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، وتضع في الاعتبار أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة ولا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة بصورة تامة؛
- ١٥ - تعقد العزم على السعي من أجل بدء العمل في الصندوق العالمي للتضامن الذي أنشأته الجمعية العامة، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات المعنية والأفراد الذين يعينهم الأمر إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق؛
- ١٦ - تسلم بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية، وبكفالة تحقق مزيد الاتساق بين السياسات الاقتصادية الكلية والتجارية والاجتماعية على جميع المستويات؛

(١١) A/63/539، المرفق.

١٧ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها الطموحة لاتباع نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً واستقراراً وتوجهاً نحو التنمية بغية التغلب على الفقر واللامساواة؛

١٨ - **تسلّم** بأن الفقر متعدد الأبعاد، وتدعو الحكومات الوطنية، مدعومة بالمجتمع الدولي، إلى النظر في وضع تدابير تكاملية تعكس على نحو أفضل هذا الطابع المتعدد الأبعاد؛

١٩ - **تدعو** جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، أن تتبادل الممارسات الجيدة على صعيد البرامج والسياسات الرامية إلى معالجة مكامن عدم المساواة إنصافاً لمن يعيشون في فقر مدقع، وتعزيز مشاركة هؤلاء بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ هذه البرامج والسياسات، وذلك بهدف الإسراع بوتيرة التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير معلومات يُستفاد بها في المناقشات التي تبحث سبيل المضيّ قدماً في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وتحيط علماً في هذا الصدد بنتائج اجتماع المتابعة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي عُقد في طوكيو في حزيران/يونيه ٢٠١١، وتطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقريره السنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تجميعاً لأفضل الممارسات هذه؛

٢٠ - **تكرر دعوها** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في القيام بأنشطة لتنفيذ العقد الثاني بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى؛

٢١ - **تشير** إلى خطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يشارك فيها أكثر من إحدى وعشرين وكالة وصندوقاً وبرنامجاً ولجنة إقليمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدول الأعضاء تفاصيل عن تنفيذ خطة العمل هذه؛

٢٢ - **تعيد تأكيد** ضرورة إعطاء الأولوية العليا لنظرها في مسألة القضاء على الفقر، وتكرّر في هذا الصدد تأكيد ما قرّرت في القرار ٦٣/٢٣٠، إسهاماً منها في العقد الثاني، من عقد اجتماع للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على عملية الاستعراض المخصصة للموضوع المتصل بمسألة القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة عقد الاجتماع والقيام بالأنشطة التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وضرورة تنظيم ذلك بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

٢٣ - **تلاحظ مع القلق** استمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما في صفوف الشباب، نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتسلّم بأن توفير العمل اللائق يظل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو، في هذا الصدد، البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في التنمية إلى مواصلة

مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، في اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين، بوصفه إطارا عاما يمكن لكل بلد أن يصوغ في سياقه مجموعة السياسات التي تناسب خصيصا حالته وأولوياته الوطنية من أجل تعزيز الانتعاش الذي يتيح فرص عمل كثيرة وتعزيز التنمية المستدامة؛

٢٤ - تحث الدول الأعضاء على التصدي للتحدي العالمي المتمثل في بطالة الشباب عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب، حيثما كانوا، فرصة حقيقية لإيجاد عمل كريم ومنتج، وتشدد، في هذا السياق، على الحاجة إلى وضع استراتيجية عالمية بشأن عمل الشباب، مع التركيز على بطالة الشباب؛

٢٥ - تحث المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثائق الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٦ - تحث أيضا المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية<sup>(١٢)</sup> دعما لأهداف العقد الثاني؛

٢٧ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تدعم، كل ضمن ولايتها وفي حدود الموارد المتاحة لها، الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجال تعزيز قدراتها فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف العقد الثاني؛

٢٨ - تشجع على زيادة التقارب والتعاون بين الوكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة في تبادل المعارف وتعزيز الحوار في مجال السياسات وتيسير التآزر وحشد الأموال وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل الكريم وتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، بوسائل منها تفادي ازدواجية الجهود؛

٢٩ - تقر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السابعة والستين، في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، البند الفرعي المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

(١٢) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.